الاتحادات الطلابيـــة .. الأزمة ومسار الحل

ورقة سياسات عن أزمة الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية الحكومية

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

الاتحادات الطلابيـــــة
.. الأزمة ومسار الحل

ورقة سياسات عن أزمة الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية الحكومية

الناشر
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
WWW.EC-RF.ORG
Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

الاتحادات الطلابيـــة .. الأزمة ومسار الحل

إعداد:
محمد مصطفى
الباحث بملف الحقوق والحريات الطلابية بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

مراجعة:
محمد لطفي
المدير التنفيذي للمفوضية المصرية للحقوق والحريات

الفهرس

مقدمـــــة ٣
المشكلـــــة ٤
خيارات بديلة ٦
التوصـــيات ٩
الخاتمـــــة ١٠
مصـــــادر ١١

المقدمة

على مر العقود الماضية عانت الاتحادات الطلابية من سيطرة الأجهزة الأمنية وإدارات الكليات والمعاهد، وتقويض استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية. الأمر الذي أدى إلى تكبيل دور الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية. فالاتحادات الطلابية تعمل بمثابة نقابات طلابية تهدف للدفاع عن مصالح الطلبة وحقوقهم وتنمية مهاراتهم، كما تقوم بتمثيل الطلاب أمام الجهات المختلفة. فالاتحادات الطلابية كما عرفتها المادة ٣١٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في آخر تعديل لها في عام ٢٠١٣[١] بانها هي التنظيمات الشرعية التي تعبر عن آراء الطلاب وطموحاتهم بالكليات والمعاهد والجامعات المصرية ويمارسون من خلالها كافة الأنشطة الطلابية، وهي التي ترعى مصالحهم وتقوم على تنظيم وكفالة ممارسة النشاط الطلابي وهي ممثلهم أمام الجهات المعنية.

فبداية من أول تنظيم قانوني للاتحادات الطلابية عام ١٩٥٦ بقرار رئيس الجمهورية الأسبق "جمال عبد الناصر" رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦[٢]، والاتحادات الطلابية تعاني من القيود القانونية التي نصت عليها اللائحة الطلابية أو التدخلات الأمنية لمنع أنشطة الاتحادات. ونضال الطلاب لتحقيق استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية ممتد منذ تنظيم الاتحادات الطلابية قانونياً. وكان الأمر سجالاً بين استطاعة الطلاب تحقيق بعض الانتصارات واضافة مساحات جديدة لاستقلالية اتحاد الطلاب، وبين قدرة النظام الحاكم على تقويض استقلالية الاتحادات الطلابية.

أتاح انفتاح المجال العام بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مشاركة الطلاب في إعداد لائحة طلابية تضمن أكبر قدر من استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية والتي صدرت في يناير ٢٠١٣ في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي[٣]. لكن بعد احداث ٣ يوليو ٢٠١٣ وعزل الرئيس محمد مرسي، تم الغاء انتخابات اتحاد الطلاب في العامين الدراسيين ٢٠١٣/٢٠١٤ و٢٠١٤/٢٠١٥. وأجريت انتخابات اتحاد الطلاب في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦، بعد أن أصدر وزير التعليم العالي السابق أشرف الشيحي تعديلاً للائحة المالية والإدارية للاتحادات الطلابية والتي صدرت في عهد الوزير الأسبق سيد عبد الخالق[٤] في بداية العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥. لكن وزارة التعليم العالي لم تقم باعتماد نتيجة انتخابات المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب مصر، واحالت الأمر للقضاء. وانتهى العام الدراسي دون اعتماد نتيجة انتخابات اتحاد طلاب مصر أو إعادة الانتخابات. فتعدد محاولات وزارة التعليم العالي لتأجيل أو الغاء انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية يرتقي لمحاولة الوزارة على القضاء على وجود اتحادات طلابية تدافع عن مصالح الطلاب وحقوقهم.

تستهدف الورقة الاتحادات والحركات والاّسر الطلابية والقوى الفاعلة بالجامعات المصرية، من خلال القاء الضوء على إشكاليات استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية وأزمة انتخابات عضوية اتحاد الطلاب المستمرة منذ العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ وتحاول تقديم

بدائل حلول مع التعريف بمميزات وعيوب كل بديل وصولاً للتوصيات التي تأمل المفوضية المصرية للحقوق والحريات أن تساعد المعنيين بالأمر من الاتحادات والحركات والأسر الطلابية في حل تلك الإشكاليات.

المشكلة

بداية من مطلع العام الدراسي الحالي ٢٠١٦/٢٠١٧ فاجأت تصريحات وزير التعليم العالي السابق أ.د أشرف الشيحي المجتمع الأكاديمي، بالعودة إلى اللائحة الطلابية ٢٠٠٧ والتي صدرت في عهد الرئيس الأسبق "حسني مبارك" للعمل بها بدلاً عن لائحة ٢٠١٣. وعلل وزير التعليم العالي ذلك الأمر بأن لائحة ٢٠١٣ بها عوار دستوري وأن الأمر بين ايدي القضاء للفصل فيه. اثار هذا الأمر حفيظة بعض الحركات والاتحادات الطلابية حيث اعترض عدداً منها على العمل بلائحة ٢٠٠٧[٥]. لذا يمكن تحديد مشكلة الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية في محورين، الأول هو إجراء انتخابات تشكيل الاتحادات الطلابية، والمحور الثاني هو استقلالية الاتحادات الطلابية المالية والإدارية.

ففي العام الدراسي اللاحق لأحداث ٣ يوليو ٢٠١٣ تم الغاء انتخابات الاتحادات الطلابية وعللت وزارة التعليم العالي هذا الأمر إلى موجة التظاهرات التي يقيمها الطلاب في الجامعات في ذلك التوقيت. وتكرر نفس الأمر في العام الدراسي اللاحق. رغم إصدار وزير التعليم العالي الأسبق أ.د. السيد عبد الخالق لائحة مالية وإدارية للاتحادات الطلابية. ولم تتم انتخابات الاتحادات الطلابية بسبب انقضاء المدة التي نصت عليها اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات لإقامة الانتخابات[٦].

في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦ أصدر وزير التعليم العالي السابق أ.د. أشرف الشيحي تعديلاً على اللائحة المالية والإدارية التي أصدرها الوزير الأسبق. وأجريت انتخابات الاتحادات الطلابية، لكن لم تعتمد وزارة التعليم العالي انتخابات اتحاد طلاب مصر، وعللت الوزارة تأجيل اعتماد نتيجة الانتخابات بسبب الطعون الذي تقدم بها بعض الطلاب[٧] حول صحة نتيجة الانتخابات. كما اشارت تصريحات الوزير الصحفية إلى عدم وجود كيان اتحاد طلاب مصر في اللائحة الطلابية ٢٠٠٧، وتغاضى الوزير عن لائحة ٢٠١٣ السارية واللائحة المالية والإدارية التي اجرا عليها تعديلاً[٨].

اثارت تصريحات وزير التعليم العالي السابق أ.د. أشرف الشيحي في بداية العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧ حول اجراء انتخابات الاتحادات الطلابية وفقاً للائحة الطلابية ٢٠٠٧ سخط الحركات والاتحادات الطلابية. وذلك بدعوى بطلان لائحة ٢٠١٣ التي تم الطعن عليها أمام القضاء[٩]. وحتى ان كانت لائحة ٢٠٠٧ تم إصدارها بشكل مخالف للقانون فأنه لا يتم اسقاطها والرجوع للائحة سابقة دون حكم قضائي. بالرغم من صدور قرار من قسم الفتوى والتشريع من مجلس الدولة بتاريخ ٩ مارس ٢٠١٦ بحفظ الطلب المقدم من وزير التعليم الأسبق "ا.د. سيد عبد الخالق"، بشأن مدى جواز إيقاف العمل باللائحة المالية والإدارية للاتحادات الطلابية لسنة ٢٠١٣، والعودة للائحة ٢٠٠٧. أم أن الأمر يستلزم إصدارا تشريعياً[١٠].

وقررت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع حفظ الموضوع، وذلك بعد مخاطبة وزير التعليم العالي ثلاث مرات لإيفاد الجمعية بالمستندات اللازمة لإبداء الرأي في الموضوع إلا ان الوزارة لم ترد .[١٠]

رفض المجلس الأعلى للجامعات مقترح الوزير بالعودة للائحة ٢٠٠٧ لإجراء انتخابات عضوية الاتحادات الطلابية[١١]، الأمر الذي على أثره تم تأجيل الانتخابات لحين تعديل اللائحة الحالية. وبناءً على مقترح وزارة التعليم العالي بتشكيل اللجنة العليا المختصة بجمع مقترحات الطلاب حول اللائحة الطلابية المزمع تعديلها، والتي لاقت رفض المجلس الأعلى بكامل أعضائه[١٢]، وذلك بسبب عدم تمثيل كل الجامعات في مقترح اللجنة ووجود طلاب خريجين بها.

عملت اللجنة التي تم تشكيلها برئاسة رئيس جامعة عين شمس أ.د عبد الوهاب عزت لجمع مقترحات اللائحة المالية والإدارية[١٣] بطريقة تفتقر للمهنية الكافية. الأمر الذي دفع اتحادات طلابية لانتقاد اللجنة وأدائها[١٤].

من مواقف وزارة التعليم العالي على مدار الثلاث أعوام الماضية يتضح مدى رغبة الوزارة في تحجيم تواجد الاتحادات الطلابية، وتقليص نقل الخبرات بين الاتحادات والتي كانت تتم عن طريق تعاقب الاتحادات الطلابية المنتخبة كل عام دراسي. الأمر الذي تسبب في عزوف عدد كبير من الطلاب في الجامعات المصرية من المشاركة في الاتحادات الطلابية أو الاهتمام بوجودها من عدمه، وذلك مقارنة بالأعوام التي لحقت بالثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. ساعدت القبضة الأمنية التي فرضتها أجهزة الأمن المصرية على الجامعات على عزوف الطلاب من المشاركة في الأنشطة الطلابية.

المحور الثاني من ازمة الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية يتمثل في إشكالية عدم الاستقلالية المالية والإدارية للاتحادات الطلابية. والتي تتمثل في وضع شروط مطاطة للترشح في انتخابات الاتحاد، بالإضافة إلى سيطرة إدارات الكليات والجامعات على إجراءات تنفيذ الأنشطة الطلابية. فتبعاً للائحة المالية والإدارية التي أصدرها وزير التعليم العالي السابق أ.د. سيد عبد الخالق في ٢٠١٤ والتعديلات التي لحقت بها في عام ٢٠١٥، تم إضافة شروط ترشح تعمل على التضييق على الطلاب للتقدم للترشح لعضوية اتحاد الطلاب. فالشروط المطاطة[١٥] التي اضافتها هذه التعديلات تتيح لإدارات الكليات والمعاهد استخدامها لاستبعاد الطلاب من الترشح. وذلك ما حدث في انتخابات عضوية اتحاد الطلاب في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦[١٦].

كذلك صلاحية اختيار مستشاري لجان الاتحاد والتي نصت اللائحة المالية والإدارية على إعطاء هذه السلطة لعميد الكلية أو المعهد تؤثر على استقلالية الاتحاد واحقية اتحاد الطلاب في اختيار مستشاريه. كما أن سلطة اعتماد القرارات الصادرة من اتحاد الطلاب لتنفيذها، والتي منحتها اللائحة المالية والإدارية لوكيل الكلية أو المعهد لشئون التعليم والطلاب أو لنائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب -كلٌ حسب اختصاصه-تُعد تعدي

على استقلالية اتحاد الطلاب الإدارية وحق اتحاد الطلاب في اتخاذ قراراته وتنفيذها. ذلك بجانب اعتماد مذكرات الصرف والتي اسدتها اللائحة المالية والإدارية للسلطة المختصة من إدارات الكليات والجامعات. وهذا يعد تقييد لحق اتحاد الطلاب في التصرف في موارده المالية والتي بالأساس تخضع لمراقبة الجهاز المركزي.

للمحاسبات، وبذلك اتاحت اللائحة المالية والإدارية لإدارات الكليات والجامعات منع أي نشاط عن طريق عدم اعتماد مذكرات الصرف.[١٧]

مما سبق ذكره يتضح عدم جدية وزارة التعليم العالي في اجراء انتخابات الاتحاد الطلابية، أو تعديل اللائحة الطلابية عن طريق مشاركة ممثلين عن كافة أطياف المجتمع الأكاديمي.

خيارات بديلة :

تهدف الخيارات البديلة للسياسات التي تنتهجها الاتحادات والحركات الطلابية إلى إلقاء الضوء على بدائل أكثر فاعلية لمنح الاتحادات الطلابية استقلاليتها المالية والإدارية، مع الأخذ في الاعتبار حجم صعوبات هذه السياسات البديلة.

١-اعداد مقترح قانون طلابي يضمن حق الطلاب في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وحرية التنظيم. ويتضمن لائحة تنفيذيه تضمن الاستقلالية المالية والإدارية للاتحادات الطلابية.

كحال البلدان التي يتضمن نظامها التشريعي قانون للحقوق والحريات الطلابية، فقد ساهمت هذه القوانين والاتفاقيات في تعزيز وضع الحقوق والحريات الطلابية. فهذه التشريعات عملت على ضمان الحق في التعليم العالي وحظر التمييز بين الطلاب على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الطبقة الاجتماعية، بجانب ضمان حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي وحرية التنظيم وحماية بيانات الطلاب الشخصية، والحماية من التقييم الأكاديمي الغير عادل والحق في نظام تأديبي عادل ومنصف، فقد ساهمت هذه القوانين والاتفاقيات في تعزيز وضع الحقوق والحريات الطلابية[١٨] والدفاع عن أعضاء الاتحادات جراء الانتهاكات التي تحدث لهم من السلطات الحاكمة. واللائحة التنفيذية للقانون الطلابي والتي ستعمل على تنظيم الاتحادات الطلابية يجب أن تضمن استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية، والتي تتم من خلال سلطة الاتحادات الطلابية على تنفيذ قراراتها والتصرف في أموال الاتحادات – التي تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات -دون وصاية من جهات أخرى.

إن عملية اعداد مقترح القانون يجب أن تضم أكبر تمثيل ممكن من القوى الطلابية التي تتمثل في اتحادات وحركات وأسر طلابية، بجانب مشاركة أعضاء هيئة التدريس ومنظمات المجتمع المدني. يجب أن تدار آلية اختيار مواد مشروع القانون بطريقة ديموقراطية لإدارة الاختلاف في الآراء والذي من المحتمل أن يعيق الوصول لصيغة توافقية. ويجب عرض

مشروع القانون على جموع الطلاب بالجامعات المصرية لأخذ التعليقات النهائية عليه قبل تقديمه لمجلس النواب.

المميزات:

-وجود مقترح قانون يعمل على ضمان الحقوق والحريات الطلابية، وذلك بعيداً عن قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية التي تجرم حرية الرأي والتعبير وحرية التنظيم وتتضمن نظام تأديبي غير عادل ومنصف. سيعمل على خلق حاله من الجدل داخل المجتمع الأكاديمي عن طريق المقارنة بين مشروع القانون الطلابي وقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية الحالية والمقترحات التي تقدمها وزارة التعليم العالي.

- وجود مقترح لائحة تنفيذية تم اعدادها بطريقة ديموقراطية بمساهمة أكبر عدد ممكن من الطلاب وتضمن استقلال مالي وإداري للاتحادات الطلابية، بالإضافة إلى عدم وجود شروط تعسفية للترشح لانتخابات اتحاد الطلاب. ستعمل على الضغط على وزارة التعليم العالي لتطبيق لائحة طلابية تضمن أكبر قدر ممكن من استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية.

-في حال إقرار القانون الطلابي من السلطة التشريعية، سيعمل ذلك على تقليل الانتهاكات الإدارية التي تحدث للطلاب من قبل إدارات الكليات والجامعات إلى الحد الأدنى، وكذلك الضمان القانوني للطلاب في مواجهة الانتهاكات الأمنية.

العيوب:

-طول المدة التي يحتاجها إعداد مقترح القانون بناءً على توافق بين الاتحادات والحركات والأسر وعرضها على المجتمع الطلابي.

-صعوبة إقرار مقترح القانون الطلابي ولائحته التنفيذية من السلطة التشريعية الحالية.

٢-تنظيم اتحاد طلاب مستقل.

شهدت الجامعات المصرية تجربة الاتحاد الطلابي المستقل في عام ٢٠٠٦، واتت التجربة كرد فعل على تزوير انتخابات اتحاد الطلاب في هذا العام[٢١]، لم تحظى هذه التجربة بالنجاح بسبب القبضة الأمنية على الجامعات آنذاك، وتراجع المشاركة السياسية للطلاب.[٢٢] ولكن المثال الناجح في المنطقة العربية لتجربة الاتحاد الطلابي المستقل كانت في تونس. فالاتحاد العام التونسي للطلبة والذي تأسس عام ١٩٥٢. نشأ كنقابة طلابية مستقلة لعبت دوراً أساسياً في مختلف المراحل السياسية التي مرت بها تونس بداية من الاستعمار الفرنسي ووصولاً لثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠.[٢٣] وللاتحاد العام لطلبة تونس لائحة داخلية تنظم العمل داخل الاتحاد، وتمول الدولة الاتحاد العام لطلبة تونس بجانب إيرادات مشاريع الاتحاد.[٢٤]

الاتحاد العام لطلبة تونس معترف به من قبل السلطات التونسية منذ الاستقلال في ٢٠ مارس ١٩٥٦.ويرجع ذلك لارتباط الاتحاد العام بالنضال ضد المستعمر الفرنسي، ودور الاتحاد ضمن المسار الوطني للبلاد الذي اتسم بالحرية والانفتاح حينها فكان للاتحاد العام

الاتحاد ضمن المسار الوطني للبلاد الذي اتسم بالحرية والانفتاح حينها فكان للاتحاد العام لطلبة تونس أن يضمن استقلالية قراراته بعيداً عن السلطات. يخوض الأمين العام جلسات نقاش مع ممثلي الحكومة في كل المسائل المتعلقة بالطلبة، ويقدم مقترحات الاتحاد العام لطلبة تونس للخروج من الأزمات التي تلحق بالطلاب.[٢٣]

تجربة تدشين اتحاد طلاب مستقل للجامعات المصرية يجب أن تمتثل لمبادئ الحريات النقابية، بداية من مبدأ حرية الاختيار أي حرية الأشخاص في الانضمام للنقابة التي يرون انها تمثلهم، وحق أعضاء النقابات في اختيار هيكل نقابتهم واختيار اللوائح التي تنظم العمل داخلها وبرامج عملها وانتخاب قياداتها. ويجب أن تكون مبادئ النقابة قائمة على مبدئ عدم التمييز وإدارة النقابة واتخاذ القرارات يجب أن يتم بشكل ديموقراطي. وأن تكون النقابة مستقلة عن السلطات التنفيذية بالدولة وكافة التنظيمات السياسية والدينية.[٢٤]

ستواجه النقابة الطلابية المستقلة في بداية تدشينها تحديات على المستويين الداخلي والخارجي. فداخلياً قد تواجه النقابة ازمة ضعف عدد الأعضاء المنضمين للنقابة مقارنة بعدد طلاب التعليم العالي في الجامعات المصرية، وعدم القدرة على جذب الأعضاء لأنشطة وخدمات النقابة، وضعف التمويل المادي للنقابة. بجانب احتمالية نقص مهارات الإدارة النقابية لدى قيادات النقابة الطلابية. وعلى المستوى الخارجي ستواجه النقابة الطلابية تحديات كمناهضة السلطات الحاكمة للحريات النقابية وسيطرة الأجهزة الأمنية على المجال العام.[٢٥]

المميزات:

-سيعمل اتحاد الطلاب المستقل كبديل للاتحادات الطلابية التي تمنعها تحكم إدارات الكليات والجامعات والقوانين المنظمة لها على تنفيذ دوره كنقابة هدفها الدفاع عن مصالح الطلاب.

-البدء في تنظيم اتحاد مستقل سيعمل على ترسيخ حرية التنظيم داخل الجامعات المصرية، والبدء فعلياً في الخروج من الأزمة المستمرة للاتحادات الطلابية كتجارب الدول العربية مثل تونس والمغرب في إنشاء نقابات طلابية مستقلة بعيدة عن سيطرة إدارات الجامعات ووزارة التعليم العالي.

العيوب:

-ليس من السهل تنظيم اتحاد طلاب مستقل خاصة في ظل القبضة الأمنية التي تفرضها السلطات المصرية على الجامعات.

-تنظيم اتحاد طلاب مستقل في بادئ الأمر سيواجه العديد من الصعوبات مثل توفير أعداد كبيرة من الطلاب في بداية إنشاء الاتحاد، وإعداد لائحة الاتحاد.

التوصيات:

استقلالية الاتحادات الطلابية المالية والإدارية هي أحد اهم العوامل في نجاح دورها كنقابة تدافع عن حقوق ومصالح الطلاب. لذا تتقدم المفوضية المصرية للحقوق والحريات بمجموعة من التوصيات للاتحادات والحركات والاّسر الطلابية والطلاب الفاعلين بالجامعات المصرية، للخروج من الازمة المستمرة للاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية وإشكاليات استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية.

-يجب البدء بتأسيس اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع قانون الحقوق والحريات الطلابية ولائحته التنفيذية. سيسهم ذلك في التأكيد عدم جدية أفعال وزارة التعليم العالي والخاصة بجمع المقترحات حول تعديل اللائحة الطلابية.

-يفضل أن تعمل اللجنة التحضيرية على جمع ممثلين عن أكبر عدد ممكن من الاتحادات والحركات والاّسر الطلابية للعمل على تحضر مشروع القانون الطلابي لضمان أكبر قدر من التضامن حول مشروع القانون.

-يجب أن تستعين اللجنة التحضيرية بمؤسسات المجتمع المدني والقانونيين في إعداد مشروع القانون الطلابي.

-يجب أن يعالج مشروع القانون الحقوق والحريات الطلابية كافة الإشكاليات والانتهاكات التي تحدث للطلاب في الجامعات المصرية. ويجب أن تضمن اللائحة التنفيذية لمشروع القانون أكبر قدر ممكن من استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية.

-يجب أن تدار عملية تحضير مشروع قانون الحقوق والحريات الطلابية بطريقة ديموقراطية لتجنب الخلافات التي من المرجح أن تحدث بحيث يتم الوصول لصيغة توافقية بين مختلف الاتجاهات. وعرض مشروع القانون ولائحته التنفيذية على الطلاب في الجامعات المصرية.

-يجب أن يصاحب انتهاء اعداد مشروع القانون ولائحته التنفيذية حمله مدافعة للضغط على السلطة التشريعية والتنفيذية لإقرار القانون ولائحته التنفيذية.
-تدشين اتحاد طلاب مستقل يرجح أن يأتي كخطوة ثانية في حال فشل إقرار قانون الحقوق والحريات الطلابية ولائحته التنفيذية من قبل السلطة التشريعية. ويمكن الاستفادة من مشروع قانون الحقوق والحريات الطلابية الذي تم اعداده في اعداد لائحة الاتحاد المستقل وتحديد ماهيته وأهدافه.

-تلافي العقبات التي ستواجه إنشاء اتحاد طلاب مستقل من خلال العمل على عدم التمييز بين أعضاء الاتحاد والتأكيد على استقلالية الاتحاد وإدارة النقابة بآلية ديموقراطية.

الخاتمة

تكمن مشكلة الاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية في عدم استقلالية الاتحادات المالية والإدارية وسيطرة وزارة التعليم العالي على إجراءات انتخابات عضوية الاتحادات الطلابية. استهدفت الورقة تقديم بدائل حلول للخروج من الازمة. استعرضت الورقة بديل اعداد قانون للحقوق والحريات الطلابية ولائحة تنفيذية تضمن استقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية. تكمن مميزات هذا البديل في تقديم تشريع لحماية الطلاب من الانتهاكات التي تصيبهم من قبل السلطات المصرية. بالإضافة إلى اللائحة التنفيذية للقانون التي ستسهم في الدفع نحو مزيد من استقلالية الاتحادات الطلابية المالية والإدارية. لكن عيوب هذا البديل والذي عرضتها الورقة كانت في طول المدة التي يحتاجها اعداد مشروع قانون للحقوق والحريات الطلابية ولائحته التنفيذية. بجانب صعوبة إقرار مشروع القانون من قبل السلطات التشريعية والتنفيذية.

البديل الثاني الذي استعرضته الورقة هو تدشين اتحاد طلاب مستقل يعمل كنقابة طلابية خارج أُطر التشريعات المنظمة للاتحادات الطلابية بالجامعات المصرية. مميزات هذا البديل كانت وجود نقابة طلابية تعمل بديلاً عن اتحادات الطلاب التي تسيطر عليها إدارات الكليات والجامعات. بجانب ترسيخ الحق في حرية التنظيم والتعددية النقابية. على الجانب الأخر كانت عيوب هذا البديل؛ صعوبة تدشين اتحاد طلاب مستقل في ظل القبضة الأمنية المفروضة على الجامعات المصرية، والمشكلات التي سيواجه الاتحاد المستقل في عملية التدشين واشكاليات إدارة النقابات المستقلة.

إن وجود اتحاد طلاب يعمل على الدفاع عن الحقوق والحريات الطلابية ومصالح الطلاب بالجامعات المصرية، سيعمل على تقليل حدة الانتهاكات التي تحدث في حق الطلاب. واستقلالية اتحاد الطلاب المالية والإدارية ستعمل على تعزيز دور الاتحاد في الدفاع عن الطلاب دون تدخل من إدارات الكليات والجامعات.

المصادر

[1] الجريدة الرسمية،2013، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 23 لسنة 2013، 10 يناير.

[2] محمد مصطفى، 2016، اللائحة الطلابية محاولة للفهم. المفوضية المصرية للحقوق والحريات، الجيزة: 11 أكتوبر، صـ 1، اخر وصول: 6 يناير 2017. http://www.ec-rf.org/?p=1690 .

[3] المرجع السابق، صـ 61.

[4] محمد مصطفى، 2015، القمع المقنن، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، الجيزة: 4 نوفمبر، صـ6، اخر وصول: 6 يناير 2017. http://www.ec-rf.org/?p=576 .

[5] أسماء أبو بكر، 2016، اتحاد طلاب مصر "غير المعتمد" يرفض لائحة 2007 لإجراء الانتخابات الجديدة، مصر العربية، 1نوفمبر، اخر وصول: 7 يناير 2016، http://www.masralarabia.com/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA/1300234-%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8--%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%BA%D9%89---%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-2007-%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9 .

[6] محمد مصطفى، 2015، القمع المقنن، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، الجيزة: 4 نوفمبر، صـ15، اخر وصول: 6 يناير 2017. http://www.ec-rf.org/?p=576 .

[7] محمد ناجي، 2015، "أبعد من إجراءات قانونية". عن تأخير اعتماد نتائج الانتخابات الطلابية، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، اخر وصول: 9 يناير 2017، http://afteegypt.org/academic_freedom/2015/12/20/11255-afteegypt.html .

[8] المرجع السابق.

[9] أصدر رئيس الوزراء الأسبق "د. هشام قنديل" قرار باستبدال نصوص المواد من 318:334 من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات في 10 يناير 2013. وكانت المادة 162 من الدستور المصري 2012 الساري آنذاك تعطي صلاحية لرئيس مجلس الوزراء اصدار اللوائح التنفيذية للقوانين. الا أن قانون تنظيم الجامعات نص في المادة 196 على اصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون من قبل رئيس الجمهورية. كما نصت المادة 142 من الدستور المصري 2012 على "يجوز لرئيس الجمهورية أن يفوض بعض اختصاصاته لرئيس مجلس الوزراء أو لنوابه أو للوزراء أو للمحافظين؛ وذلك عمى النحو الذي ينظمه القانون." ولكن لم يحتوي قرار رئيس مجلس الوزراء على تفويض من رئيس الجمهورية.

[10] وفاء فايز، 2016، «الشروق» تكشف: مجلس الدولة رفض الطعن على لائحة طلاب الجامعات 2013. والوزير يصر على تجاهلها، الشروق، 2 نوفمبر، اخر وصول: 9 يناير 2017، http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=02112016&id=8d91d1ff-1b8f-4220-a051-791a3807e453 .

[11] توفيق شعبان، وأسماء أبو زايد، 2016، «الأعلى للجامعات»: الاتحادات الطلابية القديمة مستمرة لحين وضع لائحة جديدة، الوطن 18 نوفمبر، اخر وصول: 9 يناير 2017، http://www.elwatannews.com/news/details/1602459 .

[12] وائل ربيعي، 2016، "الأعلى للجامعات" يرفض مقترحا بتشكيل اللجنة المشرفة على اللائحة الطلابية، اليوم السابع، 17 ديسمبر، اخر وصول: 15 يناير 2017،
http://www.youm7.com/story/2016/12/17/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7-%D8%A8%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9/3014903 .

[13] وفاء فايز، 2017، «العليا لإعداد اللائحة الطلابية» تجتمع لمناقشة مقترحات الجامعات بشأن اللائحة الجديدة، الشروق، 2 مارس، اخر وصول: 15 مايو 2017.
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=02032017&id=1526c878-ade8-46be-87c5-9164e06d26ee

[14] اتحاد طلاب كلية الحقوق جامعة القاهرة، 2017، ملتقي كليات الحقوق بالجامعات المصرية، موقع FACEBOOK، 31 يناير، اخر وصول: 2017/4/28.
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1923110871253228&id=1747951152102535

[15] المحكمة الدستورية العليا، 1996، الطعن رقم 49 لسنة 17 قضائية، جمهورية مصر العربية، 15 يونيو.
"الأصيل في النصوص العقابية أن تصاغ في حدود ضيقة تعريفاً بالأفعال التي جرمها المشرع، وتحديداً لماهيتها، لضمان ألا يكون التجهيل بها موطناً للإخلال بحقوق كفلها الدستور للمواطنين كتلك التي تتعلق بحرية عرض الآراء وضمان تدفقها من مصادرها المختلفة. وكذلك بالحق في تكامل الشخصية وأي يؤمن كل فرد ضد القبض أو الاعتقال الغير مشروع. إلا أن هذه السلطة حدها قواعد دستورية ولازمها الا تكون النصوص العقابية شباكاً أو شراكاً يلقيها المشرع متصيداً أو بخفائها من يقعون تحتها ولا يبصرون موقعها"

[16] وحدة الدراسات والأبحاث، 2016، صراع النفس الطويل تقرير انتخابات اتحاد الطلبة 2016/2015، مركز عدالة للحقوق والحريات القاهرة: 7 ابريل، صـ 19، اخر وصول: 12 يناير 2017، http://www.adalaheg.org/wp-content/uploads/2016/04/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A9-2015-2016.pdf .

[17] محمد مصطفى، 2015، القمع المقنن، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، الجيزة: 4 نوفمبر، صـ19، اخر وصول: 6 يناير 2017. http://www.ec-rf.org/?p=576 .

[18]American Association of University Professors, 1968, Joint Statement in Rights and Freedoms of Students, AAUP Bulletin, Vol 54, No 2, Jun 1968, PP 258-261, last accessed 15-1-2017.
http://www.jstor.org/stable/40223664 .

[19] محمد سعيد عبد الحفيظ، 2015، محمد حبيب يكشف في مذكراته. حقيقة مليشيات الأزهر الإخوانية (5)، الشروق، 18 فبراير، تاريخ الوصول: 15يناير 2017،

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=18022015&id=0a0d0011-92a1-4be9-9bb9-9158ea74b3df .

[20] هبة عمر وآخرون، 2008، قياس المشاركة السياسية للشباب وأهم العوامل المؤثرة عليها، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[21] سالم لبيض، 2014، الحركة الطلابية التونسية: النشأة والتأسيس وقضايا الهوية، الهيئة اللبنانية للعلوم والتربية، 17 ديسمبر، ص6.

[22] النظام الداخلي للاتحاد، الاتحاد العام لطلبة تونس، المكتب الفيدرالي بالمعهد التحضيري للدراسات الهندسية بنـابل، اخر وصول: 18 ديسمبر 2017،
https://ugetipein.wordpress.com/about/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF/ .

[23] مقابلة اجراها الباحث مع دنيا ميزري عضو الاتحاد العام لطلبة تونس، 18 ديسمبر 2016.

[24] صابر بركات، 2016، الحركة النقابية المصرية، المأزق والحل. موقع "فيس بوك" ، 9ديسمبر، اخر وصول: 19 يناير 2017، https://www.facebook.com/saber.barakat.1/posts/1262464060494465 .

[25] المرجع السابق.